من صغائر الكبـــار

حمّل وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز لبنان ، وعاصمته بيروت تخصيصاً ، من المسؤولية أكثر مما يتحمل هذا البلد الصغير المنكوب حيال ما يشهد العالم من أعمال إرهابية ، مشيراً في صورة خاصة إلى عمليات الخطف التي تعرّض لها الأجانب في هذه المدينة . فقد قال عن بيروت ما يفيد أن الوضع المتسيب فيها هو أشبه بوباء الطاعون ، وإن أهل بيروت مسؤولون عن هذه الحال ، وأنه يقتضي ، ما دام الأمر كذلك ، أن تعزل هذه المدينة ويفرض الحجر عليها .

هذا الكلام استفظعناه ، ولو أن صاحبه العلّي المقام عدّل لهجته بعد حين ، غداة الدخول السوري الجديد لبيروت في أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٧ فقال ما مؤداه أنه إذا أدّت هذه الخطوة إلى تثبيت الأمن في العاصمة اللبنانية فإن ذلك يعدّ تطوراً إيجابياً .

فالذي لا يتورّع عن تحميل الكل وزر ما يرتكبه البعض ، آخذاً الصالح بجريرة الطالح ، هو ظالم جائر ، ومثل هذا الكلام غير لائق بمسؤول في دولة كبرى تتنطح لقيادة العالم وتتشدق باحترام حقوق الانسان .

نحن نفهم أن تتحمل الدولة أو الحكومة في أي بلد مسؤولية ما يجري على أرضها من حوادث ، ولكن أن يلقى بمسؤولية ما ترتكبه قلة من المجرمين على عاتق مجتمع بأسره فليس من العدل في شيء ، وهو أشبه بالعمل الإرهابي من حيث أنه لا يفرّق بين مذنب وبريء . وهو يذكرنا بمن يريد أن يصطاد عصفوراً بقذيفة مدفع .

وإذا جاء الرد بالقول إن الدولة في لبنان عاجزة أو غير موجودة عملياً ، أو بالقول إن الحكومة ممزقة وغير فاعلة ، فلنا في المقابل أن نطرح التساؤل : وما ذنب هذا الشعب الطيب ؟

هل الأزمة المتمادية التي استنزفت دم الدولة حتى أضحت مثل الجسد بلا روح ، والتي صدّعت الحكومة وبعثرت قواها فأضحت مثل الشبح بلا ظل ، هي أزمة محض داخلية ، والشعب اللبناني في بيروت مسؤول عنها وحده ؟

أليس للقوى الإقليمية ، ومن ورائها القوى العالمية ، وفي جملتها الولايات المتحدة الأميركية ، يد في ما حصل في لبنان عبر سنوات الأزمة ؟ هل هي بريئة من دم هذا المسكين ؟ ألم يكن هناك امداد للقوى المتصارعة على أرض لبنان مالاً وسلاحاً من لون شتى الدول الفاعلة إقليمياً وعالمياً ؟ ألم يكن هناك تدخل مباشر من قبل أجهزة تلك الدول السرية في إضرام النار كلما خمدت وفي تفجير التناقضات بين الأطراف اللبنانية ؟ ألا تحتفظ دول العالم بأجهزة للعمل السري حتى لا تبوح للعالم بكل ما تفعل وتمارس ، لا بل وحتى تفعل خلاف ما تقول ؟ وللدول الكبرى أجهزة للعمل السري تطبق شهرتها الآفاق .

ألم يكن لاسرائيل اليد الطولى في تحريك عملائها لإذكاء الصراع والمشاركة فيه ؟ أوليست اسرائيل هي المسؤولة عن تهجير الألوف من اللبنانيين من المناطق الحدودية نتيجة مسلسل الاعتداءات الوحشية عليها خلال سنوات الأحداث وحتى قبلها ؟ ألم تقم اسرائيل باجتياحين مدمّرين منذ نشوب الأزمة ، الأول شمل الجنوب في عام ١٩٧٨ في ما عرف بعملية الليطاني ، والثاني في حرب بربرية احتلت خلالها مساحات واسعة من لبنان شملت الجنوب بأسره واجزاء من البقاع والجبل كما شملت عاصمة لبنان والمناطق الواقعة شماليها ؟ ألا يرى حكماء الهيمنة الدولية أن مثل هذه الحال يمكن أن يولد كبتاً ونقمة وثورة عند الشعب لا تحمد عقباها ؟ ألم توظف اسرائيل وجودها في العاصمة اللبنانية لأحداث تغيير شبه انقلابي في بنيان الحكم . من خلال التأثير في أجواء انتخابات الرئاسة ، في محاولة لمصادرة القرار اللبناني لمصلحتها ، ولو ذهب البلد من بعدها بما فيه ومن فيه للجحيم .

ثم هل هناك أدنى شك في حجم الدعم الذي تتلقاه اسرائيل حتى في عملياتها العدوانية المباشرة من الولايات المتحدة الأميركية سياسياً ومالياً وتسليحاً ؟ فإذا كان هذا هو الواقع الفاضح ، فعلامَ ذلك الكلام العشوائي من وزير خارجية الدولة العظمى ؟ ماذا فعلت دولته وهي قادرة ، وماذا فعل هو ، وهو القادر ، ليدرأ عن شعب هذا البلد المنكوب وعاصمته الشهيدة عاقبة الصراعات الاقليمية والدولية التي اتخذت من لبنان وعاصمته مسرحاً لها ؟ هل استأذن أبطال تلك الصراعات ، ودولته طرف كبير من أطرافها ، حكومة لبنان أو دولة لبنان أو شعب لبنان في الإقدام على استباحة ساحته ؟ فما باله يحمّل شعب بيروت وزر كل البلايا التي نزلت به ؟

وعلينا تذكير وزير خارجية الدولة العظمى أن دولته قررت في يوم من الأيام التدخل العسكري المباشر في بيروت ومحيطها ، فكان أن أرسلت قوة مجهزة أحدث تجهيز إلى العاصمة اللبنانية وجوارها تحت عنوان حماية المخيمات الفلسطينية وبيروت الوطنية ، التي صمدت صموداً أسطورياً في وجه أعتى ألوان الحصار الإسرائيلي . وقد تمّ ذلك التدخل تحت لواء القوات المتعددة الجنسيات إلى جانب قوات من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ، وذلك إثر الاتفاق الذي رعاه فيليب حبيب ، الموفد الشخصي للرئيس الأميركي رونالد ريغان ، على انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وضواحيها إلى خارج لبنان . فماذا كانت النتيجة ؟ كانت الفشل الذريع ، الإخفاق بجدارة . ويشهد بذلك :

- وقوع مخيمي صبرا وشاتيلا فريسة مجزرة قلّ نظيرها في التاريخ خلال الفترة الفاصلة بين انسحاب أميركي سابق لأوانه ، خلافاً لما كان متفقاً عليه ، وعودتهم بعد حين عودة المنقذين .
- وسقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف القوات الأميركية المتمركزة في بيروت ومحيطها نتيجة عمليات نفذت ضدها من قبل المعترضين على وجودها ، وما كان أحد يتصور أن يكون وجودها أساساً محل إجماع .
- وبعدما ظهر احتضان القوة الأميركية للسلطة اللبنانية التي كانت طرفاً مباشراً في النزاع الداخلي خلال تلك الحقبة من الزمن ، تورطت القوة الأميركية في القتال ، مدعومة من البحر بالأسطول السادس وأضخم المدافع التي تباهي بها أكبر البوارج الأميركية المسماة نيوجرسي .

وهكذا فشلت الدولة العظمى في مهمة عسكري تولتها فشلاً ذريعاً . وإذا كان الانتصار يقاس بتحقيق الأهداف ، فيمكن القول إن القوة الأميركية خرجت من لبنان مهزومة . فكيف يسوّغ وزير خارجية أميركا لنفسه تحميل شعب بأسره ، وهو في أكثريته الساحقة شعب مسالم وادع ، مسؤولية فشلت في الاضطلاع بأعبائها دولته العظمى برغم جبروت قوتها ، وهي فشلت في الدفاع حتى عن أمنها الذاتي .

لقد عانى اللبنانيون الأمرّين من تمادي السياسة الأميركية في دعمها للعدوان الإسرائيلي المتكرر عليهم ، ولكنهم حرصوا ويحرصون على التمييز بين الإدارة الأميركية والشعب الأميركي . فهم لا يحمّلون المواطن الأميركي تبعة السياسة الأميركية الخرقاء المحابية لإسرائيل على حساب مصالحهم وأمنهم ووجودهم . ولذلك فهم في سوادهم الأعظم يرفضون كل أعمال الخطف التي تعرض لها أميركيون في لبنان ويتبرؤون ممن ارتكب هذه الأعمال .

فإذا كان الوزير الأميركي يعتبر خطف الأميركي البريء إرهاباً ، فمن حق اللبناني أن يعتبر موقف الوزير الأميركي إرهاباً إذ يدعو إلى معاقبة الأبرياء من شعبه على أعمال ارتكبتها قلة من البشر لا يعرف هويتها ، وهي قد تكون من صفوفه وقد تكون مدسوسة عليها .

وإذا كان الشعب اللبناني لا يعرف هوية الخاطفين فيبدو أن الإدارة الأميركية تعرف أكثر مما يعرف هو . وقد ظهر ذلك من انكشاف أمر فريق الرئيس الأميركي في المفاوضة على رهائن أميركية أفرج عنها من ضمن صفقة عقدها مع جهات كانت لها علاقة بالجهات التي تحتجز الرهائن .

اما كان بإمكان وزير الدولة العظمى ، بدلاً من الدعوة إلى فرض العزل والحجر على البلد الصغير ، أن يتحرّى عن أسباب مرضه ويساعده على التغلب على هذا المرض .

ليس هناك تعريف واحد للإرهاب . لقد كتب الكثير في موضوعه خلال السنوات القليلة الماضية ، ولقد تباينت المفاهيم المقدمة لظاهرة الإرهاب الدولي تبعاً لتفاوت منطلقات الباحثين في

الموضوع . ولعل القاسم المشترك بينها جميعاً هو في النظر إلى العمل الإرهابي على انه ضرب من أعمال العنف التي تستهدف الإساءة إلى المجتمع كلاً أو الضغط على دولة من الدول تحقيقاً لهدف مباشر مثل الابتزاز ، أو لهدف غير مباشر يتعلق بمسار سياسي أو بمنحى عقائدي معين .

وكثيراً ما يختلط الأمر في النظر إلى أعمال العنف بين الإجرام المجرّد والنضال من أجل التحرر الوطني . وهناك حالات واضحة من أعمال العنف يسميها البعض إرهاباً ويسميها البعض الآخر نضالاً وكفاحاً . وأسطع دليل على ذلك هو حال المقاومة الوطنية اللبنانية . فرجال المقاومة هم في نظر اللبنانيين وسائر العرب أبطال حركة تحررية وطنية قومية يحملون مشعل التضحية والفداء عن أمة بأسرها يرتبط مصيرها بقدرتها على الصمود في مواجهة احتلال غاشم ومن ثم على قهره . هؤلاء هم في نظر القوة المعتدية ، إسرائيل ، إرهابيون .

ولا يُضير المقاوم البطل أن تسميه الدولة الغاصبة إرهابياً ، ولكن المؤلم لصاحب الحق من اللبنانيين والفلسطينيين خصوصاً ، والعرب عموماً ، إن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأميركية لا تنظر إلى ظاهرة المقاومة الوطنية اللبنانية أو المقاومة الفلسطينية بعين صاحب الحق أو القضية ، ولا حتى بعينها هي ، وإنما تصر على النظر إليها بعين المعتدي ، بعين إسرائيل . ثم تذهب أبعد من ذلك بلسان وزير خارجيتها إلى حد الحكم العشوائي - على وزن القصف العشوائي - على شعب بكامله . فأخذ بعض البلدان التعامل مع الشعب اللبناني ، وكذلك الفلسطيني ، وكأنما هما شعبان إرهابيان .

هل نقب قادة الدولة العظمى في سيرة حياة زعماء ربيبتهم المدللة اسرائيل . لو فعلوا لوجدوا أن أكثرهم تنطبق عليهم صفة الإرهاب كيفما كان تعريفه ، وإن دولة هؤلاء نفسها هي دولة إرهابية . ألا يعرفون كيف نسف فندق الملك داود في القدس وكيف اغتيل مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت وكيف نفذت مجزرة دير ياسين ومجزرة صبرا وشاتيلا ، ناهيك عن غارات الدولة العبرية وعملياتها العسكرية الوحشية ضد المناطق الآهلة في لبنان وما رافقها من إبادة وتشريد وشقاء على نطاق يتعذر حصره .

وإذا كانت الدولة العظمى تصرّ على اعتبار نضال المقاومين الأبرار إرهاباً ، أو تصرّ على جعل كل أعمال العنف في سلة واحدة ، فلا تعترف بالفارق بين أجرام المجرمين ونضال الشرفاء ، فعلينا بتذكير الدولة الكبرى بتاريخها وقد حفل في لحظات مفصلية منه بحروب تحررية . ثم ماذا يقال عن الحروب العالمية التي تزعمتها الدولة العظمى على طرف منها . وماذا عسانا نقول عن القنبلة النووية التي اسقطت فوق هيروشيما وناكازاكي في اليابان . والأخبار هذه الأيام حافلة بوقائع ما تفعله الدولة العظمى في دعم متمردي الكونترا في نيكاراغوا .

وحديث العنف الذي تمارسه الدول ، كبراها وصغراها ، حديث يطول . حسبنا هنا التساؤل : هل يكون ما تمارسه الدولة العظمى من عنف في السر حيناً وفي العلن أحياناً ، عملاً مشروعاً ولا يكون

كذلك ما تمارسه الشعوب الصغيرة في نضالها من أجل الحرية ؟ بعبارة أخرى ، هل يجوز للقادر أو للفاجر ما لا يجوز لغيره ؟ .

الجريمة ظاهرة مستشرية في أميركا . وهي تكافح بكل الوسائل وليس بالأساليب القمعية وحدها . وتعتمد لذلك سبل المعالجة التي تستهدف استئصال أسباب الجريمة في جذورها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها . مع ذلك فإن المعالجات المعتمدة لم تحقق نجاحاً مرموقاً بعد . فلماذا يا ترى ينظر إلى الجريمة على هذا النحو المتكامل ولا ينظر للإرهاب على هذا النحو ؟ لماذا ، بعبارة أخرى ، لا تكون المقاربة لظاهرة الإرهاب ، كما هي المقاربة لظاهرة الجريمة ، منطلقة من نظرة متكاملة تتوخى معالجتها في جذورها المختلفة بدلا من النظر إليها ببساطة مؤذية على أنها مجرد مادة للقمع ؟ وأسوأ ما في النظرة القمعية حيال ظاهرة الإرهاب ما يتجلى من نزعة في مثل الكلام المنسوب لوزير الخارجية الأميركي تفوح منها رائحة العقوبة الجماعية التي تأخذ البريء بجريرة المذنب .

لو صحّ أننا شعب إرهابي - وهذا قطعاً غير صحيح - فهل يريدون أن يقنعونا بأننا إرهابيون بالوراثة أو بالمولد أو بالفطرة ؟ لو كنا كذلك فعلاً ، فكيف يفسرون حقيقة لا مراء فيها ، وهي أن الشعب الفلسطيني لم يكن متهماً بالإرهاب قبل خمسة وعشرين عاماً ، ولا كان الشعب اللبناني متهماً بالعنف قبل خمسة عشر عاماً . ليسألوا أنفسهم عما حصل ليجعل من هذين الشعبين هدفاً لمثل هذه الاتهامات . عند ذلك يكتشفون أسباب الظاهرة التي يشكون منها ، وعند ذاك يستطيعون وصف الدواء الناجع الذي يضمن الحؤول دون انتشار الطاعون لا بل والقضاء عليه في منشئه .

ولا ريب أنهم سيكتشفون عند ذاك أن بعض الأسباب وأهمها تعود إليهم وأن بعض العلاج وأبعده أثراً يبدأ عندهم .

بيروت في ١٩٨٧/٣/٢